اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

دليل نشرات الإنتربول الحمراء للمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطين بالوضع السوري

أعده مكتب جيرنيكا 37 للعدالة الدولية بالتعاون مع اليوم التالي
"نشكر الوكالة السويدية للتنمية على دعمها السخيّ لإصدار هذا الدليل"

G37

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

دليل نشرات الإنتربول الحمراء للمدافعين عن حقوق الإنسان المرتبطين بالوضع السوري

أعـده مكتـب جيرنيـكا 37 للعدالـة الدوليـة بالتعـاون مـع اليـوم التـالي
"نشـكر الوكالـة السـويدية للتنميـة عـلى دعمهـا السـخيّ لإصـدار هـذا الدليـل"

منظمة اليوم التالي (TDA)

هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.

مكتب جيرنيكا 37

هم محامون مؤهلون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ويرافعون بانتظام أمام العديد من المحاكم المحلية والدولية، يمتلكون خبرة واسعة في التعامل مع قضايا ونشرات الإنتربول، ويقومون بتمثيل الأفراد المحتجزين سواء في سياق تسليم المجرمين أو بعده. يشارك الأعضاء أيضًا بعمق في جهود المساءلة في سوريا، ويتمتعون بفهم عميق للسياق السوري، والوضع الجيوسياسي الأوسع له.

سيدا

هي وكالة الحكومة السويدية للتعاون الإنمائي، تهدف إلى الحد من الفقر والقمع في العالم، وتعمل بالتعاون مع المنظمات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، من أجل الاستثمار في التنمية المستدامة للجميع.

جدول المحتويات

القسم 1: هذا الدليل 1
ماذا يتضمن هذا الدليل؟ 2
ماذا سأستفيد من هذا الدليل؟ 3
من الذي أعد هذا الدليل وما الذي أهّلهم للقيام بذلك؟ 3
القسم 2: نظام الإنتربول 6
شرح نظام نشرات الإنتربول 7
التعريفات الرئيسة 8
ما هي صلاحيات الإنتربول والدول الأعضاء فيه؟ 9
مفاهيم خاطئة عن الإنتربول 11
شرح النشرات الحمراء 12
ما هي قواعد أو قوانين الإنتربول الرئيسة ذات الصلة؟ 14
سياسة الإنتربول بشأن اللاجئين 15
القسم 3: نصائح يمكنك تطبيقها على المدى القريب عند ظهور نشرة حمراء 18
نصائح قبل السفر 19
الاستشارة في الحالات التي تنطوي على الاعتقال/الاحتجاز 23
ماذا تفعل إذا تم القبض عليك 23
المثول أمام قاض لأول مرة والتسليم 27
القسم 4: إجراءات متوسطة المدى 29
كيف تعرف ما إذا كانت هناك نشرة حمراء ضدك 30
راجع موقع الإنتربول على الإنترنت 30
طلب البيانات من قوات الشرطة المحلية 31
تقديم طلب الوصول إلى البيانات إلى لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول 32
كيفية الاعتراض على النشرة الحمراء أو السعي لإزالة البيانات التي في حوزة الإنتربول 36
مخاطبة لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول و طلب إزالة و/أو حذف أي بيانات محتفظ بها 37
الحجج الشائعة لمنع إصدار أو إلغاء النشرات الحمراء التعسفية 39
القسم 5: إجراءات طويلة المدى 45
من منح قبول سوريا ومن يستطيع تعليقه؟ 46
ما هي الهيئات التي يجب أن تستهدفها المناصرة؟ 47
ما هي الحجج لتعليق الامتيازات السورية من جديد؟ 48
ما هي استراتيجيات المناصرة التي يمكنك اتباعها؟ 49

01

هذا الدليل

القسم 1: هذا الدليل

هذا الدليل عبارة عن مجموعة أدوات عملية للتفاعل مع نظام الإنتربول. إنه مصمم للمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان وأولئك الذين يعملون على الوضع في سوريا الذين يجدون أنفسهم في:

- المواقف غير العاجلة التي قد يكون من المستحسن فيها الطعن في نشرة الإنتربول أثناء عدم الاحتجاز، أو السعي لإزالة البيانات التي يحتفظ بها الإنتربول، أو الطعن في عضوية سوريا فيه.
- الحالات العاجلة كالاعتقال والاحتجاز و/أو الخضوع لطلبات تسليم بعد وجود نشرة من الإنتربول ضدهم.

ماذا يتضمن هذا الدليل؟

يبدأ هذا الدليل بشرح لنظام الإنتربول وموقع سوريا أو صلاحياتها فيه. ثم يقدم تحليلاً لكيفية التصرف:

- في الحالات العاجلة التي تنطوي على الاعتقال والاحتجاز (بما في ذلك توفير قوائم مرجعية مفيدة يمكن اتباعها حرفيًا).
- في الحالات غير العاجلة حيث يسافر الفرد إلى بلدان معينة؛ وعندما يشتبه الفرد أو يحدد أن نشرة حمراء قد صدرت ضده. عند الاقتضاء، سيذكر الدليل دراسات الحالة من سياقات أخرى.

ماذا سأستفيد من هذا الدليل؟

يهدف هذا الدليل إلى توفير مصدر لمن يبحثون عن طريقة عملية عندما يجدون أنفسهم في المواقف المذكورة أعلاه. هذا دليل مفصل خطوة بخطوة ومقسم إلى أقسام محددة تعتمد على الموقف الذي يجدون أنفسهم فيه وكيفية التعامل معه بأكثر الطرق فعالية ممكنة.

لا تشكل الإرشادات الموضحة هنا نصيحة قانونية وإنما هي لأغراض المعلومات العامة فقط. لا ينبغي الاعتماد عليها كمشورة قانونية حيث تختلف كل حالة عن الأخرى. يجب على أي شخص خاضع لمذكرة توقيف محلية أو دولية أن يسعى للحصول على مشورة قانونية مستقلة فيما يتعلق بقضيته.

من الذي أعد هذا الدليل وما هي مؤهلاتهم؟

تم إعداد هذا الدليل من قبل مكتب جيرنيكا 37 بناءً على تعليمات منظمة اليوم التالي، بدعم سخي من حكومة السويد. أعضاء جيرنيكا 37 المشاركون في إعداد هذا الدليل هم محامون مؤهلون في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ويرافعون بانتظام أمام العديد من المحاكم المحلية والدولية، يمتلكون خبرة في التعامل مع قضايا ونشرات الإنتربول، ويقومون بتمثيل الأفراد المحتجزين سواء في سياق تسليم المجرمين أو بعده. يشارك الأعضاء أيضًا بعمق في جهود المساءلة في سوريا، ويتمتعون بفهم عميق للسياق السوري، والوضع الجيوسياسي الأوسع له.

شارك في تأليف هذا الدليل ومراجعته كل من:

توبي كادمان - المؤسس المشارك لمجموعة جيرنيكا والرئيس المشارك لمكتب جيرنيكا 37

توبي محامٍ متمرس في دعاوى الاستئناف ضد النشرات الحمراء للإنتربول. بالإضافة إلى ذلك، توبي هو خبير في قضايا تسليم المطلوبين ويقدم المشورة ويمثل الأفراد بالإضافة إلى السلطات القضائية والحكومات في إجراءات التسليم في كل من جلسات الاستماع الابتدائية والاستئناف على جميع مستويات المحاكمات. وهو متخصص معترف به في مجالات القانون الجنائي الدولي والإنساني والإرهاب الدولي والقانون التجاري الدولي والتحكيم ومكافحة الفساد وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة وقانون حقوق الإنسان. وهو محامٍ مُصنف في تشامبرز وشركاؤها في 2018 و 2019 و 2020 و 2021 ودليل المملكة المتحدة للجريمة الدولية. يتمتع توبي بممارسة مهمة في القانون الجنائي الدولي، حيث يعمل حاليًا كمحامي الدفاع الرئيسي للسيد نسيم هاراديناي في الدوائر المتخصصة في كوسوفو.

مارك هامبلينج - عضو جيرنيكا 37

قبل تأهيله كمحام، كان مارك نائب رئيس الإنتربول بالمملكة المتحدة، وكبير ضباط التحقيق في دائرة الاستخبارات الجنائية الوطنية/ إنفاذ القانون في المملكة المتحدة، الذي يتعامل مع الجرائم المعقدة البارزة. مارك عضو في نقابة المحامين في إنجلترا وويلز، ويتمتع بقدر كبير من الخبرة على جميع مستويات النظام القانوني. منذ عام 2009، يعمل مارك في كولومبيا حيث يعمل حاليًا في مكتب المدعي العام الكولومبي.

ابراهيم العلبي - عضو جيرنيكا 37

إبراهيم محامٍ يتمتع بمعرفة وخبرة متخصصة في القانون الدولي و تتضمن أنشطته العمل على الشرق الأوسط ، ولا سيما سوريا. إبراهيم هو جزء من الفريق القانوني الذي يقدم المشورة للحكومة الهولندية بشأن عملها لمحاسبة سوريا على انتهاكات اتفاقية التعذيب، والتي قد ينتهي بها الأمر أمام محكمة العدل الدولية. وهو أيضا يعمل على تطوير مبادرات قضائية معدة لمحاسبة المجرمين على استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا. إبراهيم هو مؤسس برنامج التطوير القانوني السوري، الذي قدم الخبرة القانونية للمنظمات غير الحكومية السورية في مجموعة من القضايا المعقدة المتعلقة بالنزوح القسري والتعذيب وآليات الأمم المتحدة وتسهيل المساعدة الإنسانية وغيرها من الأمور. يعمل البرنامج السوري للتطوير القانوني أيضًا على الأعمال التجارية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العقوبات. عمل إبراهيم مستشارا للأمم المتحدة (مكتب حقوق الإنسان)، و نقابة المحامين الدولية، و هو الآن منخرط في جامعة أكسفورد في كلية الحكومة لتعميق المعرفة السياساتية.

02

نظام الإنتربول

القسم 2: نظام الإنتربول

الإنتربول منظمة حكومية دولية تعمل على تسهيل التعاون العالمي بين قوات الشرطة، وتمكينها من تبادل قواعد البيانات المتعلقة بالجرائم وأفراد محددين والوصول إليهم. لا يطلب الإنتربول و لا يلزم الدول بالعمل أو التعاون مع نظامهم، فالعمل أو التعاون معهم هو على أساس طوعي فقط.

شرح نظام نشرات الإنتربول

يتم تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في الإنتربول على أساس نشرات مختلفة، لكل منها أهمية مختلفة داخل نظام الإنتربول. في حين يركز هذا الدليل على دور الإنتربول في توفير ونشر المعلومات المتعلقة «بالأشخاص المطلوبين» في شكل نشرات حمراء، فإن هذه مجرد طريقة واحدة من عدة طرق أخرى تتعاون بها الدول في إطار نظام الإنتربول:

- النشرات الحمراء، وتُستخدم للبحث عن مكان واعتقال الأشخاص المطلوبين لمحاكمتهم أو لقضاء فترة عقوبتهم.
- النشرات الصفراء، وتُستخدم للمساعدة في تحديد مكان الأشخاص المفقودين، وغالبًا ما يكونون قاصرين، أو للمساعدة في تحديد الأشخاص الغير قادرين على تحديد هويتهم.
- النشرات الزرقاء، وتُستخدم لجمع معلومات إضافية حول هوية الشخص أو موقعه أو أنشطته المتعلقة بجريمة معينة.
- النشرات السوداء، وتُستخدم للحصول على معلومات عن جثث مجهولة الهوية

- النشرات الخضراء، تُستخدم لتقديم تحذير بشأن الأنشطة الإجرامية لأي شخص، حيثما يُعتبر الشخص تهديدًا محتملاً للسلامة العامة

- النشرات البرتقالية، تُستخدم للتحذير من حدث أو شخص أو شيء أو عملية تمثل تهديدًا خطيرًا ووشيكًا للسلامة العامة .

- النشرات الأرجوانية، تُستخدم للبحث أو تقديم معلومات عن طريقة العمل والأشياء والأجهزة وطرق الإخفاء التي يستخدمها المجرمون.

- النشرات الخاصة، تشترك بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتستخدم بشأن الجماعات والأفراد المستهدفين من لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

التعريفات الرئيسة

يشتمل إطار الإنتربول على العديد من الهيئات/العناصر الرئيسية التي يجب فهمها من أجل التعامل معها بشكل صحيح. ويشمل هذا:

- لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول (CCF): هيئة مستقلة ومحايدة مسؤولة عن ضمان معالجة الإنتربول للبيانات الشخصية بتوافق مع القواعد المعمول بها .

- نظام معلومات الإنتربول: غالبًا ما يوصف الإنتربول بأنه «صندوق بريد»، حيث يتم نقل المستندات بين الدول عبر شبكة اتصالات آمنة. يدعم الإنتربول التحقيقات بشكل رئيسي من خلال ضباط الاتصال المعينين من الإنتربول الموجودين داخل وكالات إنفاذ القانون. نظام معلومات الإنتربول هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى الموارد المادية والبرمجيات التي يستخدمها الإنتربول، مثل قواعد البيانات والبنية التحتية للاتصالات وغيرها من الخدمات، من أجل معالجة البيانات من خلال قنواته في سياق التعاون الشرطة الدولي

- البلدان الأعضاء: الدول التي أصبحت أعضاء في الإنتربول.
- المكتب المركزي الوطني (NCB): وحدة شرطة في بلد معين تتبادل المعلومات مع الإنتربول، وبالتالي فهي مسؤولة عن التعاون الدولي.
- نظام النشرات: الطلبات الدولية للتعاون أو التنبيهات التي تسمح للشرطة في الدول الأعضاء بتبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة.
- النشرة الحمراء: طلب من دولة عضو إلى دول أخرى للمساعدة في تحديد مكان واعتقال شخص مطلوب لغرض تسليمه.
- السفارة (في هذا الدليل، عند الإشارة إلى «السفارة» أو السفارات» لا يقصد بها للسفارة السورية، ولا يفضل التعامل معها): وهي التمثيل الدبلوماسي الأساسي لدولة في دولة أخرى وقناة الاتصال الرئيسية بين منطقتين دوليتين. السفارات مسؤولة أيضًا عن تعزيز ثقافتها الوطنية وسياستها الخارجية وحماية حقوق مواطنيها في البلد المضيف.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول لنزوحهم. تعمل المفوضية على حماية حقوق اللاجئين، وتعزيز سلامتهم، والمساعدة في تأمين حلول دائمة لهم.

ما هي صلاحيات الإنتربول والدول الأعضاء فيها؟

ينبغي الاستيعاب أن الإنتربول منظمة إدارية وليس منظمة تنفيذية يعمل بها ضباط شرطة ومدنيون من مواطني الدول الأعضاء.
إن سلطات الإنتربول والدول العاملة داخلها محدودة ومحددة بوضوح. إن إعادة دمج سوريا في الإنتربول لا يمثل «مرورًا مجانيًا» للإنتربول و لا يحق لسوريا نفسها للمطالبة بتسليم المجرمين في حالة إصدار نشرة حمراء مسيئة ضدك. يلخص الجدول أدناه بعض الصلاحيات والقيود المفروضة على تلك الصلاحيات الممنوحة للإنتربول والدول العاملة فيه:

يمكن للإنتربول	لا يمكن للإنتربول
■ مساعدة الدول الأعضاء إدارياً في التعاون الوطني العابر للحدود. ■ مراقبة قواعد البيانات حيث يمكن للدول الأعضاء التحقق من المعلومات المتعلقة بالأفراد. ■ توفير فرق متخصصة لمساعدة هذه الدول الأعضاء في إنفاذ القانون. ■ تعميم النشرات على أنظمتها الداخلية.	■ اعتقال المشتبه بهم. ■ التصرف دون إذن من سلطات الدولة. ■ تجاوز أنظمة الشرطة والقضاء في الدول الأعضاء. ■ إصدار الأحكام أو الفصل في القضايا القانونية. ■ التحقيق في الجريمة المزعومة.

الدول الأعضاء يمكنها	الدول الأعضاء مثل سوريا لا يمكنها
■ إصدار النشرات، بما في ذلك النشرات الحمراء. ■ تعميم المعلومات المتعلقة بالأفراد المطلوبين. ■ طلب تسليم المجرمين من دول أخرى.	■ إجبار الدول الأخرى أو حتى كيان وطني على تسليم شخص ما. ■ إجبار الدول الأخرى على اعتقال/احتجاز شخص ما. ■ فعل أي شيء لإجبار دولة على أداء سلطاتها أو حتى إساءة استخدام سلطتها بناءً على طلب سوريا.

مفاهيم خاطئة عن الإنتربول

هناك العديد من المفاهيم الخاطئة حول الإنتربول التي يجب فهمها، وهي كالتالي:

- **عملاء الإنتربول يقومون بالاعتقالات:** هذا غير صحيح. الإنتربول ليس قوة شرطة وليس لها صلاحية الاعتقال، وإلا فسيكون لها سلطة تجاوز الشرطة والأنظمة القضائية في الدول الأعضاء. تعمل وكالة الإنتربول على أساس سيادة دولها الأعضاء.

- **للإنتربول قوة شرطة خاصة بها:** هذا غير صحيح. فالإنتربول يمكّن أجهزة الشرطة الدولية من التعاون والتواصل فحسب، على عكس ما يتم سرده عنها في مجال صناعة الترفيه أو الأفلام والمسلسلات. يمكنها نشر «فرق الاستجابة للحوادث» لمساعدة تطبيق القانون المحلي في الأحداث العابرة للحدود أو على نطاق واسع، ولكن لا يمكنها إبطال أو تقويض هيئات إنفاذ القانون الوطنية.

- **النشرات الحمراء هي أوامر اعتقال دولية:** هذا غير صحيح. وكلاء الإنتربول ليسوا محققين مدربين تدريباً عالياً يسافرون حول العالم لتعقب المجرم. تمت تغطية تفاصيل النشرات الحمراء أدناه، ولكنها لا تتمتع بالسلطة القانونية؛ هي عبارة عن طلب لتحديد مكان واعتقال شخص خاضع لسلطات مؤقتة ريثما يتم تسليمه إلى الدولة الطالبة.

- **النشرات الحمراء هي نتيجة عملية قضائية:** هذا غير صحيح. النشرات الحمراء هي نتيجة إجراء إداري، وليس عملية قضائية. والأهم من ذلك أنها لا تستند بالضرورة إلى أدلة موثوقة وليست دليلاً على الجرم ولا تنتج عن أي عملية تحقيق للإنتربول. تنبثق من أمر صادر عن سلطة قضائية محلية حيث لا يكون الشخص المطلوب متدرج ضمن الولاية القضائية.

- **الإنتربول جزء من الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية:** هذا غير صحيح. لا علاقة للإنتربول بالأمم المتحدة أو بالمحكمة الجنائية الدولية.

شرح النشرات الحمراء

النشرة الحمراء عبارة عن تنبيه إلكتروني يتم إرساله عبر شبكة اتصالات الإنتربول الآمنة إلى المكتب المركزي الوطني لكل دولة عضو. تُنشر النشرات الحمراء عادةً بناءً على طلب دولة عضو «لتحديد مكان شخص واعتقاله مؤقتًا في انتظار تسليمه أو تقديمه أو القيام بإجراء قانوني مشابه في حقه». تشمل النشرات الحمراء نوعين من المعلومات، بما في ذلك:

أ تفاصيل الشخص المطلوب (الاسم، تاريخ الميلاد، الجنسية، الخصائص الجسدية، الصورة).

ب وصف موجز للتهم بما في ذلك وصف الأفعال/الجرائم المزعوم ارتكابها.

دراسة حالة لنشرة الحمراء: السيد أحمد منصور

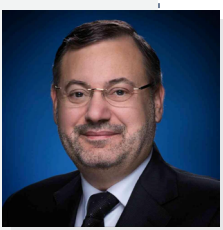

في 20 حزيران 2015، سافر أحمد منصور، مقدم برنامج الجزيرة الشهير "بلا حدود" إلى برلين لإجراء مقابلة مع خبير في الجهاد، غيدو شتاينبرغ. عندما وصل السيد منصور إلى مطار تيغيل في برلين، ألقت الشرطة الفيدرالية الألمانية القبض عليه. في وقت اعتقاله، قال السيد منصور أنه قدم الوثائق المطلوبة إلى الشرطة. في عام 2014، أدانته محكمة مصرية غيابيًا بالسجن 15 عامًا لدوره المزعوم في تعذيب محامٍ في ميدان التحرير في عام 2011.

وذكر محاميه في برلين، فضلي ألتين، أن السلطات الألمانية تلقت إشعار مطلوب وطلب تسليم. لكن اتضح فيما بعد أنه اعتُقل بناء على تعليمات من السلطات الألمانية واحتُجز بناء على طلب مصر. لم يصدر أي نشرة حمراء بحق السيد منصور.

أفادت الأنباء أن الإنتربول أكدت في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى محامي الجزيرة تلقيه طلبًا من البنك المركزي المصري بشأن أحمد منصور، لكنه قال إن طلب النشرة الحمراء لا يفي بقواعد الإنتربول. وبناء على ذلك، أطلقت السلطات الألمانية سراح السيد منصور دون توجيه أي تهم إليه.

النشرات الحمراء لها صلاحية عادية مدتها **5 سنوات**. ومع ذلك، يمكن إطالة هذه الفترة بناءً على طلب الدولة التي أصدرت النشرة، وتحديداً في الحالات التي لم يتم فيها اعتقال الشخص المطلوب بعد. لذلك، لا يجوز الافتراض بأن النشرة الحمراء قد انقضت بعد 5 سنوات.

كيف تتفاعل الدول مع النشرات الحمراء؟

نظرًا لأن الإنتربول تعمل فقط على أساس موافقة الدول الأعضاء، تظل الدول الأعضاء حرة في فحص كل حالة على حدة وتحديد تأثيرات النشرة الحمراء في أنظمتها القانونية الوطنية إن وجدت. في بعض الدول الأعضاء في الإنتربول، ستوفر النشرة الحمراء أساسًا لحرس الحدود أو الشرطة لاحتجاز الفرد حتى يتم إبلاغ الدولة التي أصدرت النشرة الحمراء، وذلك لتتمكن من تقديم طلب تسليم رسمي. سيحدد الإطار القانوني للبلد المعني الحد الأقصى للمدة الزمنية التي يستغرقها احتجاز الشخص قبل تلقي إما طلب تسليم مؤقت أو طلب تسليم كامل. في دول أخرى، لا توفر النشرة الحمراء أساسًا قانونيًا كافيًا للاعتقال. في هذه الظروف، وكمسألة تتعلق بالسياسة، ستحتجز الدولة الفرد عن طريق نشر عناصر احتجاز تابيعن لإدارة الهجرة ريثما تقرر السلطات المختصة ما إذا كانت ستبلغ الدولة التي طلبت النشرة الحمراء أو تتقدم بطلب للحصول على أمر توقيف مؤقت من محكمة مختصة.

ما هي قواعد أو قوانين الإنتربول الرئيسة ذات الصلة؟

يجب أن تمتثل جميع نشرات الإنتربول الحمراء لدستورها ولوائحها الداخلية. للإنتربول ثلاث وثائق أساسية تنظم عملها، بما في ذلك النشرات الحمراء. وهي تشمل الدستور للنظام الأساسي للجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول (النظام الأساسي)؛ وقواعد معالجة البيانات (RPD). يؤكد الدستور على الأساس الطوعي للتعاون بين الدول الأعضاء والمبادئ التكوينية للحياد والاستقلال، جنبًا إلى جنب مع هدف الإنتربول لتعزيز تعاون الشرطة «ضمن حدود القوانين القائمة في مختلف البلدان وبما يتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» (المادة 2 من الدستور). يحدد النظام الأساسي عمل لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، بينما تعزز قواعد معالجة البيانات الشخصية في أنظمة الإنتربول لمساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى معلومات موثوقة.

يمكن العثور على روابط لتشريعات الإنتربول الأولية هنا:

https://www.interpol.int/en/Who-we-are/Legal-framework/Legal-documents

دراسة حالة سياسة اللاجئين: عازر صمدوف

تعرض السيد عازر صمادوف، وهو ناشط سياسي، لنشرة حمراء بناء على طلب أذربيجان. في آيار 2008، حصل على الحماية من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هولندا كلاجئ سياسي. لم يكن السيد صمادوف على علم بالنشرة حتى اعتقاله في نيسان 2009 في مطار شخيبول بهولندا.

بعد احتجازه، قدم طلبًا إلى لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول لحذف النشرة الحمراء. في حين لم يتلق من الإنتربول أي رد، اتصل ضابط شرطة هولندي كبير بقوات المراقبة المركزية في آذار 2014 لتأكيد وضع السيد صمادوف كلاجئ هولندي. وبالتالي، تم حذف النشرة في أيلول 2015.

سياسة الإنتربول بشأن اللاجئين

تأثر الكثير من السوريين بالنزوح الواسع النطاق الذي تسببت فيه جرائم النظام السوري المروعة. لأغراض هذا الدليل، من المناسب تسليط الضوء على أولئك الذين مُنحوا صفة اللاجئ أو طالب اللجوء الذين يتمتعون ببعض الحماية في نظام الإنتربول. في عام 2017، اعتمدت الجمعية العامة للإنتربول القرار GA-2017-86-RES-09 بشأن معالجة البيانات المتعلقة بهؤلاء الأفراد، والتي تهدف الإنتربول من خلاله إلى تحقيق توازن بين تعزيز تعاون الشرطة الدولية والتأكيد على ضمانات كافية وفعالة لحماية حقوق اللاجئين.

المكاتب المركزية الوطنية

تستضيف كل دولة من الدول الأعضاء في الإنتربول مكتبًا مركزيًا وطنيًا للإنتربول (NCB)، وهو مسؤول عن ربط أجهزة إنفاذ القانون الوطنية مع البلدان الأخرى والأمانة العامة عبر شبكة اتصالات شرطة عالمية آمنة. تعتبر المكاتب المركزية الوطنية ذات أهمية مركزية لعمل الإنتربول، لأنها ستسعى للحصول على المعلومات المطلوبة من المكاتب المركزية الوطنية الأخرى للمساعدة في التحقيق في الجرائم والمجرمين في بلدانهم، كما أنها تشارك بياناتها الجنائية والاستخبارات لمساعدة بلد آخر.

تساهم المكاتب المركزية الوطنية ببيانات الجريمة الوطنية في قواعد بيانات الإنتربول العالمية، وفقًا لقوانينها الوطنية. وهذا يسمح لهم بتوزيع النشرات الحمراء لتنبيه الشرطة في جميع البلدان بشأن هوية الأشخاص المطلوبين. يتنوع موظفو الإنتربول من مكتب مركزي وطني إلى آخر. يتألف الإنتربول بشكل أساسي من ضباط إنفاذ القانون، سواء كانوا مدنيين أم لا، هؤلاء الضباط نادرًا ما يشاركون في أنشطة إنفاذ القانون.

سوريا والإنتربول

أصبحت سوريا دولة عضواً في الإنتربول في عام 1953، لكنها واجهت قيودًا في كانون الأول 2012 بسبب العقوبات الدولية التي منعتها من إرسال/ استقبال الرسائل عبر نظام معلومات الإنتربول. في حزيران 2021 ، قررت اللجنة التنفيذية رفع هذه الإجراءات التصحيحية، وقد تم ذلك فعلياً في تشرين الأول 2021. وهذا يعني أن سوريا قد تتعامل مرة أخرى مع نظام الرسائل من خلال تلقي وإرسال الرسائل من مكاتب الإنتربول المركزية الوطنية الأخرى. وهذا يعني على سبيل المثال، أن سوريا يمكن أن تستخدم نظام الإنتربول

لإدخال الأسماء وجميع المعلومات المطلوبة عن الأفراد الذين يعارضون النظام من خلال السعي لاعتقالهم وتسليمهم من خلال إصدار أوامر اعتقال من قبل السلطات القضائية التي تفتقر إلى الاستقلالية المطلوبة في الإجراءات التي قد تشكل إنكاراً صارخاً للعدالة.

يمكن بالفعل أن يشمل هؤلاء الخاضعين للنشرات الحمراء لاجئين معترفاً بهم فروا من سوريا بسبب الاضطهاد، مما يعني أنهم سيكونون بدون الحماية التي يستحقونها. على الرغم من اعتماد سياسة للاجئين في عام 2017، فإن عملية طلب الإبعاد للاجئين الذين تم التحقق منهم صعبة لأنها تتطلب إخطار الإنتربول، أو السلطة القضائية في الدولة التي أصدرت النشرة، أو البلد الذي يقيمون فيه. على الرغم من أن هذا يمثل خطرًا على اللاجئين، فمن المهم ملاحظة أن الإنتربول ستزيل النشرة الحمراء إذا كان بإمكانها التحقق من الاعتراف بالشخص كلاجئ بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951. الجانب الأكثر إثارة للقلق في ذلك هو أنه يمكن احتجاز شخص، أو تقييد تحركاته، لفترات طويلة من الوقت أثناء معالجة طلب حذف البيانات.

03

نصائح يمكنك تطبيقها على المدى القريب عند ظهور نشرة حمراء

القسم 3: نصائح يمكنك تطبيقها على المدى القريب عند ظهور نشرة حمراء

يقدم هذا القسم نصائح عملية لمساعدتك في مواقف معينة أثناء سفرك عندما تشعر بالقلق بشأن وجود نشرة حمراء، وبشكل أكثر إلحاحًا في الحالات التي قد يتم احتجازك أو اعتقالك.

نظرًا لأن كل حالة مختلفة وفريدة من نوعها، فإن الإرشادات الموضحة هنا لا تشكل نصيحة قانونية وإنما لأغراض المعلومات العامة فقط. لا ينبغي الاعتماد عليها كمشورة قانونية. يجب على أي شخص يُعتقد أنه خاضع لمذكرة توقيف محلية أو دولية أن يسعى للحصول على مشورة قانونية مستقلة فيما يتعلق بقضيته.

نصائح قبل السفر

قائمة الإنتربول المرجعية للسفر - هل قمت بـ:

- جمع أرقام الهواتف الرئيسية؟
- مشاركة تاريخ (تواريخ) السفر ووجهة سفرك؟
- مشاركة تاريخ ووقت المغادرة والوصول؟
- مشاركة مكان إقامتك؟ والموقع؟
- ترتيب النقل الخاص بك بعد الرحلة؟
- ترتيب نقطة اتصال واحدة؟
- تسجيل حقوقك؟
- إنشاء حساب على وسائل التواصل الاجتماعي؟
- صياغة رسالة طوارئ؟
- تنزيل تطبيق نظام تحديد المواقع؟
- البحث عن وجهتك وصنفت الأخطار؟
- إعداد إفادتك في حال كنت معتقلا؟
- أخذ دفتر ملاحظات وقلم؟

قبل السفر، يُنصح بتبني استراتيجية لتقليل المخاطر في حال وجدت نفسك في موقف تقوم فيه الشرطة، على سبيل المثال، بإيقافك أو طرح أسئلة عليك أو حتى اعتقالك. يجب:

1. إبلاغ العائلة والأصدقاء والزملاء عن:
   - مواعيد السفر
   - وجهة السفر
   - وقت المغادرة
   - وقت الوصول
   - مكان إقامتك

2. أن يكون لديك أرقام هواتف أفراد الأسرة، والزملاء، والمحامين، والسفارة ذات الصلة عند الاتصال السريع أو في مجموعة.

3. إذا كان ذلك ممكنًا، رتب مع شخص ما في المطار لاصطحابك. أخبر الشخص أنه إذا تأخرت في ذلك، يجب عليه الاتصال بشخص معين على دراية بقضيتك.

4. اكتب حقوقك واحتفظ بها معك. على الرغم من أن الوجود العملي لهذه الحقوق وإتاحتها يعتمدان على قانون الدولة المعنية، فإنها تشمل عمومًا ما يلي:
   - لديك الحق في التزام الصمت.
   - لا يتعين عليك الموافقة على تفتيشك أو تفتيش محتوياتك، لذا يتعين عليك تقديم اعتراض في الوقت المناسب إما قبل التفتيش أو أثناءه، ما لم تقل الشرطة أن لديها أسبابًا أو أمرًا بإجراء تفتيش وتشرح لك سبب ذلك التفتيش.
   - لديك الحق في الاتصال بمحام: لا تقل أي شيء، أو توقع على أي مستند، أو تتخذ قرارات بدون محام.

تحذير حول مشاركة معلومات ما قبل السفر

يتم تقديم هذه النصيحة هنا لتشجيعك على إنشاء إطار عمل قادر على منحك أكبر فرصة ممكنة للبقاء بأمان أثناء السفر.

ومع ذلك ، يمكن أن تكون النصيحة هنا سيفًا ذا حدين، حيث سيتم جمع التفاصيل التي قدمتها من قبل وكالة الاحتجاز، وتصنيفها واستخدامها كمعلومات استخباراتية (وبعد ذلك أدلة) ضدك.

على سبيل المثال، إذا قمت بتقديم عنوان الفندق أو الإقامة التي تقيم فيها بشكل علني، فقد توفر عن غير قصد أساسًا لتكتيكات سرية يتم اتخاذها لاستهدافك. ولن تسهّل الإنترنبول ذلك، لكنها ستبادل هذه المعلومات. لذلك يجب تقييم المعلومات التي تقرر مشاركتها وتنقيحها وفقًا لذلك لإدارة المخاطر (انظر نماذج إدارة المخاطر أدناه).

قد يكون من المستحسن أيضًا أن يكون لديك فرد واحد مسؤول عن تنسيق المساعدة من الخارج إذا لزم الأمر، ويعمل كأمين سر لمعلومات ما قبل السفر الخاصة بك. سيؤدي وجود شخص واحد مسؤول عن هذا إلى تقليل عدد الأفراد الذين قد يسيئون استخدام هذه المعلومات، وسيسمح للشخص بالتواصل مع الشبكات والمنظمات غير الحكومية والمحامين وما إلى ذلك الذين يمكنهم تقديم المساعدة والحصول على تحديثات بشأن قضيتك.

5. احتفظ بمفكرة وقلم. إذا تم إلقاء القبض عليك، فقد تتم مصادرة أجهزتك الإلكترونية، لذلك من المفيد أن يكون لديك شيء تكتب به. إذا كنت تعتقد أن حقوقك قد انتهكت، فاكتب كل ما تتذكره في حالة توقيفك / احتجازك. في حالة عدم السماح لك بالحصول على قلم وورقة، فمن الضروري أن تدون كل شيء بأكبر قدر ممكن من التفاصيل في اللحظة التي يمكنك فيها الحصول على قلم وورقة.

6. قم بتنزيل تطبيق نظام تحديد المواقع لمشاركته مع عائلتك أو محاميك أو سفارتك أو مجموعة واتساب. تشمل الأمثلة موقعي (Android) ؛ خرائط غوغل (iOS)، Glympse (iOS)، إلخ.

7. قم بإنشاء حساب على وسائل التواصل الاجتماعي: فيسبوك و تويتر و تيك توك وما إلى ذلك. سيمكنك هذا من مشاركة موقعك وما تحتاجه. جهز منشوراً للطوارئ مسبقًا واحتفظ به على هاتفك المحمول في جميع الأوقات. سيمكنك هذا من مشاركته على الفور إذا تم القبض عليك، بدلاً من الاضطرار إلى التفكير وصياغة منشور في موقف مرهق. يمكن أن تصيغ المنشور/ التغريدة / الرسالة كالتالي:

> **"النجدة! لقد اعتقلت من قبل شرطة المطار في [أدخل اسم البلد] بسبب ما أعتقد أنه نشرة من سوريا لدوافع سياسية من الإنتربول. سوف أتعرض للاضطهاد والتعذيب وربما للقتل في سوريا. يرجى الاتصال بـ [أدخل الإسم] للدعم."**

8. يجب أن تدرك أنه إذا كنت نشطًا على وسائل التواصل الاجتماعي وناشطًا بارزًا، فهناك احتمال أكبر أن يتم تعقّبك من قبل السلطات السورية ويمكن أن تقدم سوريا طلبًا إلى دولة عضو معينة بموجب ما يسمى نشرة الانتشار - و هو تنبيه يخطر سلطات إنفاذ القانون بأن بلدًا آخر يسعى لاعتقال شخص معين، لكنه يختلف عن النشرة الحمراء من حيث لا يتم نشرها من قبل الإنتربول بناءً على طلب الدولة المعنية؛ وبدلاً من ذلك، يتم تعميمها من خلال قنوات الإنتربول من قبل الدولة نفسها.

9. قم بتدوين الجملة التالية وحفظها لاستخدامها إذا كنت تعتقد أن حقوقك قد تم انتهاكها، على سبيل المثال، النشرة الحمراء تستند إلى وضعك السياسي، يمكنك قول ما يلي:

> **"أعتقد أن مذكرة الاعتقال هذه تنتهك المادة 3 من دستور الإنتربول، التي تحظر على الإنتربول الانخراط في أي أنشطة ذات طابع سياسي. سوف أتعرض للاضطهاد والتعذيب وربما للقتل في سوريا. أود التحدث إلى محام."**

10. إجراء بحث عن الدولة التي تسافر إليها وتحديد ما إذا كانت عالية الخطورة. إذا كانت المخاطر عالية، فيجب اتخاذ المزيد من الاحتياطات واتخاذ قرار دقيق. تشمل المناطق عالية الخطورة تلك التي تحتوي على:

- علاقات دبلوماسية جيدة أو متحسنة مع سوريا و روسيا و إيران وعلاقات ضعيفة مع الغرب.
- ضعف القضاء أو الفصل المحدود بين السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية .
- صحافة حرة محدودة أو منعدمة.
- تواجد محدود للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لحقوق الإنسان.

تقديم المشورة في الحالات التي تنطوي على الاعتقال/الاحتجاز

في حين أن تجنب المناطق عالية الخطورة سيقلل من خطر الاعتقال أو الاحتجاز، فإن وجود مثل هذه النشرات يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، القضاء على هذا الخطر بشكل كامل أو قاطع.

ماذا تفعل إذا تم القبض عليك

ومع ذلك، في حالة اعتقالك، من المهم أن تضع في اعتبارك أنه من غير المحتمل أن يتم تسليمك على الفور، حيث ستلتزم السلطات عادةً باحترام حقك في التمثيل القانوني، وستطلب على أي حال قراراً قضائياً لتأكيد أن تسليمك يتوافق مع المعايير القانونية.

اختصاراً، لا يعني الاعتقال بالضرورة أنك ستكون على متن طائرة خلال الساعات القليلة القادمة. في حال القبض عليك، حافظ على هدوئك وراع ما يلي:

اسأل بهدوء:	اطلب بهدوء:
■ هل أنا رهن الاعتقال؟ ■ لماذا أنا رهن الاعتقال؟ ■ هل يمكنكم شرح حقوقي بلغة أستطيع أن أفهمها؟ ■ هل يمكنني الحصول على بيان مكتوب بحقوقي بلغتي؟	■ التحدث إلى محاميك أو الممثل القانوني المعين لك ■ أن يكون لديك مترجم (إذا لزم الأمر) ■ إبلاغ عائلتك بمكان وجودك ■ التحدث إلى سفارتك أو قنصليتك (إذا كانت غير السفارة السورية)

إذا ذكر الضابط إشارة إلى الإنتربول، فيمكنك استخدام الجمل التالية المصاغة مسبقًا:

> **"أعتقد أن هذه المذكرة تنتهك المادة 3 من دستور الإنتربول ، التي تحظر على الإنتربول الانخراط في أي أنشطة ذات طابع سياسي. سوف أتعرض للاضطهاد والتعذيب وربما للقتل في سوريا. أود التحدث إلى محامٍ."**

أو

> **"أعتقد أن هذه المذكرة تنتهك المادة 2 من دستور الإنتربول، التي تحظر على الإنتربول الانخراط في أي أنشطة لا تتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. سوف أتعرض للاضطهاد والتعذيب وربما للقتل في سوريا. أود التحدث إلى محامي."**

شارك تفاصيل اعتقالك مع عائلتك أو زملائك أو السفارة أو المنظمات غير الحكومية أو المحامين (يجب إعداد هذه القائمة كما هو مذكور أعلاه في القائمة المرجعية الأولية). إذا كان بإمكانك، استخدم وسائل التواصل الاجتماعي لإخطار شبكتك باعتقالك، أو اطلب من شخص ما القيام بذلك. ستشمل التفاصيل ذات الصلة ما يلي:

- تاريخ ومكان الاعتقال ومكان الاحتجاز (إذا كان ذلك مناسبًا).
- أسماء الضباط الذين قاموا باعتقالك بما في ذلك تفاصيل شارة الضباط (إن أمكن).
- سبب اعتقالك والتهم الموجهة إليك.

لا توقع أبدًا على المستندات بلغة لا تفهمها، ولكن اطلب ترجمة جميع المستندات التي يُطلب منك التوقيع عليها واستشارة محام قبل التوقيع. يُنصح أيضًا أنه حتى في حال وجود أي مستندات بلغة تفهمها، يُنصح بشدة أن يكون لديك محام مختص (ومستقل) معك.

تكليف محامٍ: بعد الاعتقال، فإن الخطوة الأكثر أهمية هي الحصول على استشارة قانونية. يمكن للعائلة والأصدقاء مساعدتك في العثور على محامٍ مختص. أو يمكن لسفارتك ذات الصلة مساعدتك أيضًا.
لتحديد ما إذا كان المحامي مختصًا أم لا، يمكن أن تسأل التالي:

- هل انت محام مؤهل في هذا البلد؟
- ما هو رقم عضوية نقابة المحامين الخاصة بك؟
- هل يمكنني رؤية بطاقة عملك؟
- ما هو تخصصك/مجال خبرتك؟
- هل تتلقى تمويلاً من القطاع العام؟
- كم مرة تتعامل مع حالات مثل حالتي؟
- هل يمكن أن تخبرني عن قضية مشابهة تعاملت معها؟ ماذا كانت النتيجة؟

تحذير

يزعم العديد من المحامين أنهم يتمتعون بالكفاءة من خلال توفير ضمانات فيما يتعلق بمعرفتهم بقضيتك، والتي قد لا تكون صحيحة. احذر من الحيل والمحامين الاستغلاليين.

قم بتدوين ملاحظات في دفتر ملاحظاتك إذا كنت تعتقد أنك تعرضت لأية معاملة سيئة قد تصل إلى حد التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة من قبل الشرطة. احتفظ بأكبر قدر ممكن من الأدلة، مثل السجلات الطبية أو حتى الصور الفوتوغرافية. للقيام بذلك، قد يكون من المفيد أن تطلب رؤية طبيب السجن، حتى تتمكن من إظهار مكان إصابتك ويمكن عمل سجل. في أول فرصة لك، أخبر محاميك/ أسرتك/المسؤول القنصلي وأظهر جميع الأدلة التي بحوزتك.

تحديد سوء المعاملة: التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، فإن التعذيب هو أي عمل يتسم بإلحاق متعمد بألم أو معاناة شديدة لشخص ما، بما في ذلك العقاب أو الترهيب أو الإكراه أو الحصول على معلومات. تؤدي المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية إلى معاناة جسدية ونفسية شديدة، ويمكن أن تشمل الاعتداء الجسدي، والإيذاء النفسي، وظروف الاحتجاز المزرية، أو حتى التهديد بالتعذيب. يمكن اعتبار المعاملة مهينة إذا كانت مذلّة للغاية اعتمادًا على مدتها وآثارها الجسدية أو النفسية بالإضافة إلى الظروف الشخصية، مثل العمر والصحة على سبيل المثال. قد تشمل المعاملة اللاإنسانية/المهينة الحرمان من الحصول على العلاج للأمراض الخطيرة التي تشمل ترحيل شخص إلى بلد لا تتوفر فيها الرعاية الصحية؛ عدم النظر في الحالات الطبية الخطيرة؛ حبس إنفرادي؛ الاعتداء الجسدي؛ الإيذاء النفسي.

المثول أمام قاضٍ لأول مرة وتسليم المطلوبين

تذكر

النشرات الحمراء ليست إدانات جنائية، وإجراءات التسليم ليست محاكمات جنائية؛ هم معنيين فقط بالمتطلبات القانونية لتسليم المطلوبين.

إذا قامت الشرطة و/أو المدعي العام بعد الاعتقال بدفع العملية إلى الأمام، فسيتم عادةً مثولك أمام قاض حيث سيمثلك محامٍ. وستكون هذه جلسة الاستماع الأولية. بشكل عام، في جلسة الاستماع الأولية، سيتم التثبت من بياناتك الشخصية، وسيتم سؤالك عما إذا كنت توافق على تسليمك. إذا كنت لا توافق، سيتم تحديد جلسة تسليم المطلوبين في موعد لاحق.

سيكون لديك المزيد من الوقت لتنسيق الرد القانوني على طلب التسليم

بشكل عام، في جلسة الاستماع الخاصة بالتسليم، سيقرر القاضي ما إذا كان سيتم تسليمك أم لا. يعتمد هذا بالطبع على وجود قوانين مختلفة من حيث أن هناك متطلبات يجب الوفاء بها للسماح بالتسليم ضمن النظام القانوني الوطني للبلد. غالبًا ما تكون هذه عملية إدارية أكثر منها عملية قضائية، ولكن يحق لك الطعن في أي قرار بشأن التسليم أمام المحاكم. عادة ما تتعلق التحديات بقضايا تتعلق بانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان إذا تم تسليم شخص ما. على سبيل المثال، هناك احتمال كبير إذا تم تسليمك إلى سوريا ، أن:

- أن تُحتجز في ظروف من شأنها أن تشكل تعذيبًا لك، أو تكون معرضًا لخطر المعاملة التي تشكل تعذيبا لك.
- عدم ضمان محاكمة عادلة أمام محكمة قانونية مستقلة ومحايدة .
- أن تكون عرضة للتدخل في الحياة الخاصة والعائلية للشخص المطلوب.
- أن يكون لديك مخاوف محددة من أن الملاحقة القضائية لها دوافع سياسية، وبالتالي ، سيكون هناك انتهاك للحق العام في محاكمة عادلة أو أنك ستتعرض لسوء استخدام الإجراءات.

إذا تم منحك وضع اللاجئ ، فيجب احترام ذلك من قبل جميع الموقعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، إذا تم منحك وضع اللاجئ في المملكة المتحدة، وتم تلقي طلب للتسليم ، فلا يمكن تسليمك بسبب وضعك. ومع ذلك ، ستكون سلامتك على المحك إذا قررت أثناء حصولك على وضع اللاجئ في المملكة المتحدة ، السفر إلى الخارج إلى بلد لديه علاقة جيدة مع البلد الطالب. انظر أعلاه للحصول على قائمة المناطق عالية الخطورة.

في الحالات التي لا تكون فيها دولة معينة طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، يمكنك إظهار وثيقة المفوضية / رقم تسجيل المفوضية للشرطة. بعد ذلك، يمكنك إخبار الشرطة بالاتصال برقم الخط الساخن للمفوضية للتحقق من حالتك. يختلف رقم الخط الساخن من دولة إلى أخرى:

https://www.unhcr.org/contact-us.html

04

إجراءات متوسطة المدى

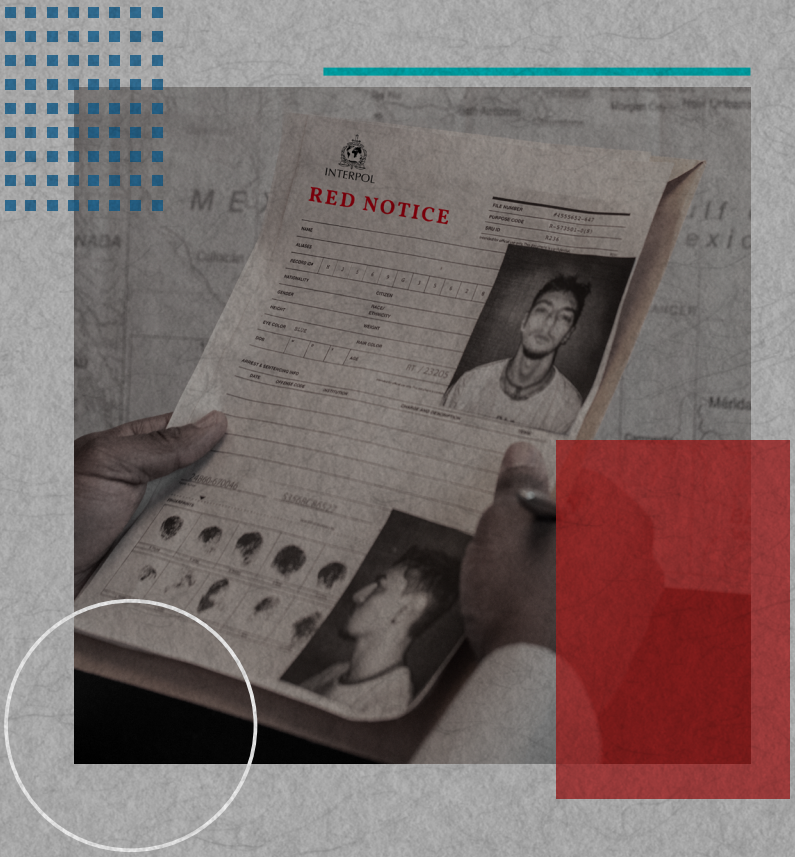

القسم 4: إجراءات متوسطة المدى

يقدم هذا القسم نصائح عملية لمساعدتك في المواقف التي قد لا تكون فيها محتجزًا أو رهن للاعتقال، ولكنها مع ذلك حساسة للوقت، مثلاً عندما تكون حراً وتكتشف وجود نشرة حمراء ضدك.

كيف تعرف ما إذا كانت هناك نشرة حمراء ضدك

عندما تشعر بالقلق من احتمال وجود نشرة حمراء ضدك، يُنصح بشدة أن تتخذ خطوات للتحقق مما إذا كان هذا هو الحال مع السلطات المختصة. هناك ثلاث طرق رئيسية للقيام بذلك، وتشمل التالي:

- استشارة موقع الإنتربول على الإنترنت.
- الاتصال بالشرطة المحلية الخاصة بك.
- الاتصال بلجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول.

استشر موقع الإنتربول على الإنترنت

لدى الإنتربول قائمة عامة بـ «الأشخاص المطلوبين» على موقعها على الإنترنت (https://www.interpol.int/en/How-we-work/Notices/View-Red-Notices)
يمكن من خلالها التعرف على النشرات الحمراء العامة من خلال المعايير المعينة، بما في ذلك: الاسم والجنس والجنسية والدولة الطالبة والكلمة الرئيسية.
ومع ذلك، يجب أن تدرك أن هذه القائمة ليست شاملة ، وتحتوي على 10% فقط من 58000 نشرة حمراء سارية المفعول، والباقي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال قواعد بيانات الإنتربول المحدودة المتاحة حصريًا لوكالات إنفاذ القانون الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات النشر، كما ذكرنا سابقًا، هي طلبات من دولة إلى دولة ولا يتم الإعلان عنها.
لذلك إذا كنت قلقًا أو لديك سبب للاعتقاد بأن الدولة السورية قد أصدرت ضدك نشرة حمراء أو أي نشرة أخرى، فيجب أن يكون موقع الإنتربول على شبكة الإنترنت فقط الخطوة الأولى من عدة خطوات يمكنك اتخاذها لتأكيد سبب النشرة.

طلب البيانات من قوات الشرطة المحلية

قد تتمكن من الحصول على معلومات حول وجود نشرة حمراء ضدك عن طريق الاتصال بقوات الشرطة المحلية. يمكنك القيام بذلك بشكل غير رسمي من خلال السؤال عبر الهاتف أو من خلال طلب رسمي ، أو من خلال الاعتماد على قوانين حماية البيانات أو أطر طلب المعلومات التي تحافظ على حقك في الوصول إلى البيانات المتعلقة بك.

EUROJUST

جوهان دي ويتلان 9

2517JR لاهاي

هولندا

مجموعة تنسيق الإشراف على

نظام معلومات شنغن الثاني

شارع ويرتز 60

1047 بروكسل / بروكسل

بلجيكا

يمكنك أيضًا تقديم طلبات بيانات مكتوبة من خلال EuroJust، وهي وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، أو مجموعة تنسيق الإشراف على نظام معلومات شنغن الثاني، وهي قاعدة البيانات المشتركة بين دول الشنغن. لا تتمتع سوريا بإمكانية الوصول إلى أنظمة قواعد البيانات هذه، ولكن يمكن تقديم الطلبات فيما يتعلق بتحديد البيانات الموجودة داخل مناطق الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن.

إذا كنت ترغب في تقديم مثل هذا الطلب، فإننا نوصي بشدة بطلب المشورة القانونية قبل القيام بذلك.

إذا كانت لدى الشرطة معلومات تفيد بوجود نشرة حمراء ضدك، فقد يكون من المستحسن الامتناع عن تقديم طلبك شخصيًا في مركز الشرطة ما لم يرافقك محام على دراية بقضيتك. بدلاً من ذلك، حاول القيام بذلك إما عبر الهاتف، أو بطريقة أكثر أمانًا، من خلال ممثل قانوني. إذا أكدت الشرطة بأن هناك أمرًا بالقبض، فيمكن لممثلك القانوني الاتصال بالشرطة لضمان التعامل مع الأمر بشكل سريع وودي دون الحاجة إلى توقيف مفاجئ.

تقديم طلب للحصول على بيانات لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

إن الخطوة الأكثر موثوقية التي يمكنك اتخاذها لمواصلة استفساراتك هي الاتصال بلجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، وهي الهيئة المكلفة لضمان امتثال معالجة بيانات الإنتربول لقواعدها الخاصة. على الرغم من أنه من المستحسن أن يساعد المحامي في هذه الخطوة، إلا أن المعايير موضحة بإيجاز أدناه. لكي تكون الطلبات صالحة يجب أن تمتثل لمعايير مختلفة، بما في ذلك: أن تكون موجّهة بشكل صحيح؛ ويمكن قبولها؛ وتشمل المحتوى المناسب؛ وتكون متوافقة مع المواعيد الإجرائية.

توجيه البيانات بشكل صحيح

تتكون لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول من «غرفتين»: «غرفة استشارية خاصة» و «غرفة الطلبات». يجب توجيه طلبات الحصول على البيانات إلى غرفة الطلبات (المكلفة بالتعامل مع طلبات الوصول إلى المعلومات التي يحتفظ بها الإنتربول أو إجراء تغييرات عليها أو حذفها)، على النحو التالي: الرقابة على محفوظات الإنتربول *«غرفة الطلبات، لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول ، 200 Quai Charles de Gaulle 69006 ليون ، فرنسا»*

يجب تجنب توجيه الطلب إلى «الإنتربول» بشكل عام. إذا قمت بذلك، فإن المعلومات التي تقدمها قد تتعرض لاستخدامها من قبل «الأمانة العامة» ، مما يعني أن هناك خطرًا من إمكانية تسجيلها في قواعد بيانات الإنتربول واستخدامها من قبل المكاتب المركزية الوطنية.

قبول الطلب

ستنظر غرفة الطلبات في طلبك فقط إذا رأت أنه مقبول. ليكون طلبك مقبولاً، يجب أن:

- يتم إرساله بالبريد في نسخة مطبوعة وتتضمن خطابًا يشرح الغرض من الطلب. يجب أن يكون هذا مصحوبًا بتوقيع أصلي منك مقدم الطلب، حيث لن يتم قبول نسخ من ذلك، حتى في حالة تصديق الطلب.
- يكون مكتوباً بإحدى لغات عمل الإنتربول الرسمية (العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية).
- يؤكد بأن الطلب تم إرساله من قبل الشخص المعني بالبيانات، أو من الممثل القانوني لذلك الشخص. سيتطلب ذلك منك أو من ممثلك تقديم نسخة من وثيقة هوية سارية المفعول (مثل جواز السفر أو رخصة القيادة) والتي يجب أن تؤكد الاسم الأول واللقب وتاريخ الميلاد والصورة) ويجب أن تكون مقروءة ومفهومة.
- (إذا كان ممثلك القانوني يقدم الطلب نيابةً عنك)، تقدم النسخة الأصلية من التوكيل كما وقعته أنت، مقدم الطلب. يجب أن يأذن هذا التوكيل الرسمي للممثل بالوصول إلى أي معلومات عن الشخص المعني المسجل في ملفات الإنتربول.

ماذا يجب أن يشمل المحتوى المناسب

يمكن تقديم الطلبات برسالة، وفي هذه الحالة يتوفر نموذج طلب الوصول النموذجي من «Fair Trial International» هنا:

https://www.fairtrials.org/need-help#model-access-requests

عوضاً عن ذلك، يمكن إجراؤها أيضًا من خلال نموذج طلب محدد مسبقًا، متاح هنا:

-https://www.interpol.int/en/Who-we-are/Commission-for-the-Control-of
INTERPOL-s-Files-CCF/How-to-submit-a-request

عند تقديم طلبك، لا تحتاج إلى تبرير اهتمامك بالمعلومات المطلوبة، وهو ما يحق لك القيام به. ومع ذلك، لن يحق لك حضور جلسة لمناقشة طلبك، لذلك من المهم أن تكون واضحًا ومقنعًا قدر الإمكان في طلبك المكتوب.

و عليه، من المهم أن:

- تشرح الغرض من طلبك و (باختصار) الأسباب التي تجعلك تعتقد أنك قد تخضع لنشرة حمراء مسيئة، بما في ذلك أي دليل يدعم ذلك.
- تحديد الدولة التي تعتقد أنها تلاحقك من خلال شبكة الإنتربول (في هذه الحالة، سوريا)، لأن هذا سيساعد في تسريع طلبك وسيعمل أيضًا على وضع سياق لأي تقارير تتعلق بالطبيعة التعسفية للنشرات الحمراء السورية.
- حدد ما إذا كنت قد مُنحت صفة اللجوء من قبل دولة إقامتك، فبمجرد أن يتلقى الإنتربول تأكيدًا بذلك، فإنه سيحذف أي سجل لنشرة حمراء من البلد الذي تخشى فيه الاضطهاد ، وفي هذه الحالة، سوريا. كن على علم مع ذلك أن الإنتربول لن يتدخل أبدًا في طلبات اللجوء أو طلبات اللجوء المحلية، وقد يعيد نشر النشرات الحمراء في حالة رفض طلبات اللجوء.
- حدد إذا كان هناك سبب آخر ملّح: يجب ألا تقدم طلبًا بشكل عاجل ما لم يكن لديك سبب حقيقي للقيام بذلك، لأن ذلك قد يجازف بتشجيع لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول على إعطاء الأمر اهتمامًا أقل مما يحتاج إليه، مما يقلل من احتمال قبول طلبك. كن على علم أن طلب تسليمك الذي قد يتم رفضه في النهاية لن يؤدي تلقائيًا إلى إزالة النشرة الحمراء ضدك.
- اشرح ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات سرية إضافية. على الرغم من أنه سيتم التعامل مع طلبك على أنه سري كقاعدة عامة، فإن لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول ملزمة بمشاركة اسمك وتاريخ ميلادك وسبب تقديمك للطلب. هذا يعني أنه احتمال مشاركة معلومات أخرى لك، مثل الأسماء وما إلى ذلك، ولكن إذا كنت غير متأكد ، يمكنك أن تطلب من لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول عدم مشاركة هذه المعلومات، أو فرض الرقابة على هذه التفاصيل بنفسك.

يرجى العلم أن الطلبات الموجهة إلى غرفة الطلبات قد تستغرق عدة أشهر لتتم معالجتها على النحو المبين أدناه.

المتطلبات الإجرائية

يتعين على غرفة الطلبات اتخاذ قرار بشأن قبول طلبات الوصول إلى البيانات في غضون 30 يومًا من الاستلام. إذا تم اعتبار الطلب غير مقبول، فلديك 30 يومًا لتحديثه لإصلاح الخطأ. إذا فشلت في القيام بذلك، فسيتم إغلاقه دون إجراءات أخرى. يرجى ملاحظة أن غرفة الطلبات نادرًا ما تلتزم بهذا الموعد النهائي، لا سيما أثناء جائحة كورونا.

إذا تم اعتبار الطلب مقبولًا، فستتلقى إخطارًا على هذا النحو، وستبدأ الغرفة في عملية تحديد البيانات ذات الصلة.
إذا كان لدى الإنتربول بيانات تتعلق بك، فسوف يتعامل مع كل من مقدم الطلب ومصدر البيانات (في هذه الحالة، سوريا) على أنهم «مالكين» لتلك المعلومات. هذا يعني أن لديك الحق في الوصول إلى المعلومات التي يحتفظ بها الإنتربول فيما يتعلق بمقدم الطلب (أنت). **ومع ذلك، فهذا يعني أيضًا أنه قبل الكشف عن هذه المعلومات، يجب على غرفة الطلبات الرجوع إلى مصدر البيانات، مما يعني أنه قد يتم إخطار النظام السوري بأنك تطلب معلومات إذا تم الاحتفاظ بها.**

يجب أن تدرك أيضًا أن الإبلاغ عن بياناتك قد يكون مقيدًا بقرار من الغرفة، إما بمبادرة منها، أو بناءً على طلب مصدر البيانات، أو الأمانة العامة، أو أنت مقدم الطلب.
ومع ذلك، يجب تبرير أي قيود على الكشف عن المعلومات ويجب أن تحدد ما إذا كان يمكن تقديم بعض المعلومات مثل الملخصات بدلاً من ذلك. تشمل الأسباب المبررة لتقييد المعلومات فقط عندما يكون القيام بذلك ضروريًا من أجل:

- حماية الأمن العام أو القومي أو منع الجريمة.
- حماية سرية التحقيق أو الملاحقة القضائية.
- حماية حقوق وحريات مقدم الطلب أو الأطراف الثالثة؛ و/أو
- تمكين المفوضية أو المنظمة من أداء واجباتها بشكل صحيح.

عندما يمتنع مصدر البيانات بدون مبرر، فلن يؤدي ذلك تلقائيًا إلى الكشف عن البيانات، ولكن قد يؤخذ في الاعتبار عند تقييم الطلب والبت فيه. سيتم إصدار القرار النهائي بشأن طلب الوصول إلى البيانات لمدة أربعة أشهر من تاريخ اعتباره مقبولاً وإرساله إليك في غضون شهر واحد بعد اتخاذ القرار. لاحظ أنه خلال هذا الوقت، إذا كانت النشرة الحمراء سارية ضدك ، فستبقى سارية المفعول، مما يعني أنه يجب عليك التخطيط لأنشطتك وخاصة سفرك وفقًا لذلك.

كيفية الاعتراض على النشرة الحمراء أو السعي لإزالة البيانات التي في حوزة الإنتربول

في حالة احتجازك بسبب نشرة حمراء نشطة، فإن الخطوات العاجلة التي يجب عليك اتخاذها تمت تغطيتها في القسم 3 أعلاه.
تهدف الخطوات المذكورة هنا إلى تضمين تلك التي قد تكون مناسبة إذا علمت أنه قد تم إصدار نشرة حمراء ضدك وترغب في إزالتها أو تعديلها بشكل وقائي أثناء عدم وجودك قيد الاحتجاز.

إذا اكتشفت أنك تخضع لنشرة حمراء في هذه الظروف، فلا داعي للذعر.

كما هو مذكور في القسم 2 أعلاه، ليس للإنتربول قوات شرطة خاصة به، وكل دولة عضو لها الحرية في اتخاذ قرار بشأن القيمة القانونية للنشرة الحمراء، و / أو الامتثال لها. النشرة الحمراء هي طلب للامتثال، وليست مذكرة توقيف دولية، ولا يجوز للإنتربول إجبار أي دولة عضو على احترام هذا الطلب. على سبيل المثال، بسبب إصدار مصر للأوامر على نطاق واسع في 2018-2019 ، علق الإنتربول مؤقتًا جميع أوامر الاعتقال الصادرة حتى وقت التأكيد على أن المذكرات مشروعة وليست جزءًا من سياسة استهداف المعارضين السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع سوريا أو تلك التي لا تعتبر سوريا دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون، ترفض تمامًا تنفيذ أي أوامر توقيف صادرة عن سوريا.

إصدار نشرة حمراء لا يعني أن السلطات سوف تطرق بابك حالا.

من الملاحظ في البداية أن الإنتربول غالبًا ما يقترح أنه في هذه الحالة يجب عليك الاتصال بالبلد المُصدِر للاعتراض على إصداره للأمر المحلي الأساسي الذي أدى إلى إصدار النشرة الحمراء المعنية. ومع ذلك، لا ينصح بهذا في حالة المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان الخاضعين لنشرات حمراء (مسيئة) أو نشرات أخرى من الدولة السورية: فمن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى نتيجة إيجابية، كما أن الكشف عن معلومات يمكن أن يعرض سلامتك للخطر.

اكتب إلى لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول واطلب إزالة و/أو حذف أي بيانات محتفظ بها

بغض النظر عن كيفية اكتشافك أن النشرة الحمراء كانت سارية المفعول ضدك، أو إذا كنت تعتقد فقط أن هناك مشكلة، فمن المستحسن أولاً تقديم طلب الوصول إلى البيانات، لأن القيام بذلك يعد فرصة مفيدة للحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالنشرة الحمراء والادعاءات ضدك، والتي ستزيد في النهاية احتمال نجاح طلب إزالة البيانات.

إذا كنت لاجئًا معترفًا به في دولة إقامتك، فإن تسليط الضوء على ذلك من خلال طلب الوصول إلى البيانات قد يؤدي إلى إلغاء الإنتربول للنشرة الحمراء دون الحاجة إلى طلب رسمي قد يستغرق عدة أشهر.

كما هو مذكور أعلاه، ستبت غرفة الطلبات في مقبولية طلبات الوصول إلى البيانات في غضون 30 يومًا من الاستلام. إذا تم اعتبار الطلب غير مقبول، فسيكون لديك 30 يومًا لإصلاح الخطأ. إذا فشلت في القيام بذلك، فسيتم إغلاقه دون إجراءات أخرى.

سيكون أمام لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول تسعة أشهر لاتخاذ قرار نهائي. عادة ما تتخذ لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول هذا القرار في إحدى دوراتها السنوية الثلاث، على الرغم من أنه قد تفعل ذلك في بعض الأحيان خارج هذه الأوقات. ستتلقى إشعارًا بهذا القرار بعد شهرين على الأكثر من صدوره.

لاحظ أنه يحق استثنائياً للجنة الرقابة على المحفوظات تمديد المهلة الزمنية لتقديم القرار، رغما أنه في هذه الظروف يمكنك توقع أنها ستتواصل معك وتشرح لك هذا القرار.

عند الانتهاء من دراسة الطلب، سيؤدي قرار لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول إلى واحدة من ثلاث نتائج محتملة:

ملاحظة

حتى إذا تم اتخاذ قرار إيجابي، فمن المستحسن أن تحمل معك أي أدلة وثائقية بينك وبين الإنتربول تثبت حذف النشرة الحمراء في حالة عدم التواصل بين الإنتربول والدول الأعضاء، ويمكن لتلك البيانات البقاء في نظام الانتربول لعدة أسابيع بعد اتخاذ القرار.

1. تُحذف معلوماتك والنشرة الحمراء المرتبطة بها تمامًا، وفي هذه الحالة سيُطلب من الدول الأعضاء في الإنتربول حذف جميع المعلومات التي قد تكون بحوزتها.

2. يتم تعديل معلوماتك والنشرة الحمراء المرتبطة بها لتشمل معلومات جديدة. على سبيل المثال، حقيقة أن تسليمك قد تم رفضه مسبقًا وسبب ذلك. في حين أن هذا يترك النشرة الحمراء سارية ضدك، فهي خطوة مهمة ، لأنها قد تقنع السلطات في الدول الأخرى بالامتناع عن احتجازك و/أو تسليمك للأسباب نفسها .

3. يتم اعتبار معلوماتك و النشرة الحمراء المرتبطة بها مدخلة بشكل صحيح، ولكن لن يتم إجراء أي تغيير. إذا تم اتخاذ هذا القرار، فلن يكون قابلاً للاستئناف. ومع ذلك، يمكنك تقديم شكوى أخرى بأن لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول ستعيد دراستها إذا كان بإمكانك إثبات اكتشاف دليل جديد يمكن أن يقود الغرفة إلى استنتاج مختلف، لو كانت متاحة في وقت القرار الأولي. يجب تقديم الطلبات الجديدة في هذا الصدد في غضون ستة أشهر من اكتشاف الدليل الجديد.

الحجج الشائعة لمنع إصدار أو إلغاء النشرات الحمراء التعسفية

وتجدر الإشارة إلى أن كل طلب لحذف و/أو تعديل النشرات الحمراء سيعمل على الحقائق الخاصة به. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تعقيد الأطر التي تعمل بها الإنتربول، من المهم تكليف مستشار قانوني في هذه الأمور إن أمكن، للمناقشة بشكل كامل في جميع الأسس القانونية لحذف البيانات.
ومع ذلك، يتم اتخاذ كل قرار ضمن إطار قانوني محدد مسبقًا يوجه لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول في تقييم الطلبات المقدمة إليها، مما يعني أنه من الممكن تحديد بعض الحجج التي تمتعت بالنجاح في السابق. اثنان منها لهما أهمية خاصة، وهما مبنيتين على المادتين 2 و 3 من دستور الإنتربول.

المادة 2 دستور الإنتربول

تنص المادة 2 (1) من دستور الإنتربول، على النحو الذي عززته المادة 11 (1) من قواعد الإنتربول بشأن معالجة البيانات، على أن تقوم جميع هيئات الإنتربول، بما في ذلك لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، بتعزيز المساعدة المتبادلة فقط الملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أحد أكثر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عالمية، ويحدد العديد من الضمانات الأساسية، بما في ذلك من بين أمور أخرى: الحق في الحياة، وحظر التعذيب وغيره من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والحق في المحاكمة العلنية والحق في حرية التعبير والفكر والضمير والدين والحق في الحياة الخاصة والعائلية.

قد يتعرض المدافعون السوريون عن حقوق الإنسان المغتربين لنشرات حمراء مسيئة من قبل النظام السوري في غياب أي دليل إجرامي، ولكن ستكون هناك حجج قوية بأن هذه النشرات الحمراء صدرت بحقهم بسبب تعبيرهم عن معارضتهم للنظام. ويعتبر ذلك انتهاكاً صارخاً لحقهم في القيام بذلك، وسيتم اعتبار القرار ذا دوافع سياسية وخرقًا للإطار القانوني والتنظيمي للإنتربول.
بالإضافة إلى ذلك، بناءً على تقارير عن معاملة المعارضين للنظام خلال الصراع السوري حتى الآن، من الواضح أنه في حالة إعادتهم، سيواجه هؤلاء الأفراد أيضًا المحاكمة في نظام قضائي مُسيّس وغير محايد وغير عادل، وسيواجهون مشاكل خطيرة. خطر التعرض للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الإعدام التعسفي، مما ينتهك الحظر الدولي المطلق على ذلك.

يقع على عاتق الدول التزام قانوني دولي ملزم بعدم إعادة الأفراد إلى دول يحتمل أن يواجهوا فيها انتهاكات لبعض الحقوق الأساسية، مثل حظر التعذيب أو غيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وبناءً على ذلك ، يجب تقديم الحجج الموسعة لتلك المذكورة أعلاه في حالة إصدار نشرة حمراء مسيئة ضدك من قبل النظام السوري. يجب أن تكون هذه المذكرات دقيقة قدر الإمكان فيما يتعلق بالمخاطر المطروحة أو التي تم التعرض لها فيما يتعلق بالانتهاكات المحددة، ويجب أن تكون مدعومة بأكبر قدر ممكن من الأدلة.

دراسة حالة المادة 3 من الإنتربول: حالة السيد جمال كتيتي

مع أنها في سياقات أخرى، فقد وجدت حجج المادة 2 نجاحًا ملحوظًا. على سبيل المثال، في حالة السيد جمال كتيتي، وهو مواطن فرنسي نجح مرتين في الدفاع ضد تسليمه (في المغرب ثم في إسبانيا لاحقًا) إلى الجزائر وألغى الإنتربول أخيرًا نشرته الحمراء على أساس أن هناك مخاطرة كبيرة تعرضه للتعذيب إذا تم تسليمه، مما حال دون القدرة على إنفاذ النشرة الحمراء بموجب المادة 2 من دستور الإنتربول. الرسالة التي أرسلتها منظمة غير حكومية دولية «الإنصاف» و «المحاكمات العادلة» إلى الإنتربول فيما يتعلق بالسيد كتيتي متاحة هنا:

https://redress.org/wp-content/uploads/2017/11/Open-Letter-to-Interpol.pdf

المادة 3 من دستور الإنتربول

تحظر المادة 3 من دستور الإنتربول بشكل صارم على أي جهاز من أجهزة الإنتربول، بما في ذلك لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، القيام بأي تدخل أو أنشطة ذات طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عرقي.

المادة 3 تميز بين:

«الجرائم البحتة»، وهي الجرائم التي يتم تجريمها فقط بسبب طبيعتها السياسية / العسكرية / الدينية / العرقية.

و «الجرائم النسبية» التي تحتوي على عناصر من القانون الجنائي وبعض الأبعاد السياسية / العسكرية / الدينية / العرقية (على سبيل المثال، الادعاءات الكاذبة لغسيل الأموال الموجهة ضد المعارضين السياسيين).

«الجرائم البحتة»، مثل الخيانة والتجسس، ستحظر دائمًا تقريبًا بموجب المادة 3، بينما تتطلب «الجرائم النسبية» إجراء «تقييم الهيمنة»، أي ما إذا كانت بعض العناصر السياسية / العسكرية / الدينية / العرقية للقضية تسود على الادعاءات الجنائية الحسنة النية. إذا كان الأمر كذلك، فإن النشرة الحمراء تتعارض مع المادة 3 ولا يمكن تنفيذها.

سيأخذ تقييم تأكيد الغلبة في الاعتبار النطاق الكامل لظروف القضية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- طبيعة الجريمة، أي التهم والوقائع الأساسية.
- وضع الأشخاص المعنيين.
- هوية مصدر البيانات.
- الموقف الذي عبر عنه مكتب مركزي وطني آخر أو كيان دولي آخر.
- الالتزامات بموجب القانون الدولي.
- الآثار المترتبة على حياد المنظمة.
- السياق العام للقضية.

لكي نكون واضحين، من الصعب تلبية الحد الأدنى بموجب المادة 3، حيث يجب إثبات أن العناصر المسيئة للطلبات تفوق العناصر الإجرامية الحقيقية. في كثير من الأحيان، هذا غير ممكن، وستجد لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول ببساطة أنه على الرغم من بعض العناصر السياسية الموجودة، فإن القضية ليست من الخطورة بحيث يتم تبرير الإزالة على أساس المادة 3.

ومع ذلك، في حالة ادعاءات النشرات الحمراء التعسفية والتي لا أساس لها والتي طرحها النظام السوري، فإن المادة 3 هي أداة مفيدة يمكن من خلالها تقديم استئناف إلى لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، وستسمح لك بتحديد سياق تقاريرك بشكل كامل فيما يتعلق بطلب الدولة السورية الغير لائق.

لمزيد من المعلومات ، تتوفر «قائمة الممارسات» بشأن تقديمات المادة 3، الذي نشرته الإنتربول هنا:

https://www.interpol.int/en/Who-we-are/Legal-framework/Legal-documents

المادة 3 دراسة حالة: السيد إريك كروس

هناك العديد من الأمثلة على عمليات التقديم الناجحة بموجب المادة 3، بما في ذلك قضية السيد إريك كروس، الدبلوماسي والسياسي الإستوني الذي اتهمته السلطات الروسية خلال فترة سياسية كان يترشح فيها لمنصب سياسي في إستونيا، بارتكاب «القرصنة».

«على أساس أنه من المفترض أنه متورط في» اختطاف «سفينة اسمها» بحر القطب الشمالي». قدمت السلطات الإستونية احتجاجات للإنتربول بأن المزاعم والنشرة الحمراء المرتبطة بها لا أساس لها من الصحة وتعسفية، وتهدف فقط إلى التأثير على انتخاباتها. وافق الإنتربول في نهاية المطاف على هذه التأكيدات ووجد أن النشرة الحمراء تتعارض بالتالي مع المادة 3 من دستور الإنتربول، وأزال اسم السيد كروس من قائمة المطلوبين.

أحكام قواعد معالجة البيانات

هناك العديد من أحكام قواعد معالجة البيانات التي قد تكون ذات صلة عند تقديم الطلبات المتعلقة بالجوانب الإجرائية للنشرات الحمراء. ومع ذلك، فإن العديد منها على درجة عالية من اللغة التقنية/القانونية ويوصى بشدة أن يتم تقديم هذه الطلبات بمساعدة مستشار قانوني، حيثما أمكن ذلك. أكثر الطلبات شيوعًا على أساس قواعد معالجة البيانات مذكورة هنا: https://www.fairtrials.org/need-help

طرق أخرى بعيدة عن الإجراءات القانونية

يجب أن تعرف أن لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول هي مؤسسة مستقلة أو من المفترض أن تكون كذلك. لذلك، من الناحية الرسمية، يجب أن تكون عمليات الطلبات القانونية الخاصة بك هي السبيل الأساسي الذي تسعى من خلاله إلى إزالة و/أو حذف النشرة الحمراء الصادرة ضدك.
ومع ذلك، لا ينبغي أن يثنيك هذا عن استخدام جميع الطرق الممكنة لحل المشكلة. من المفيد دائمًا نشر قضيتك/ ملفك الشخصي في وسائل الإعلام، لأن هذا سيزيد من عواقب السمعة على لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول المرتبطة التي قامت برفض طلبك.

بالإضافة إلى ذلك، يمكنك مخاطبة ممثليك السياسيين في كل من المؤسسات السياسية الوطنية والدولية للحصول على دعم سياسي من الدولة لاستئنافك و/أو للحصول على تأكيدات دبلوماسية عامة بأنهم لن يسلموك إلى سوريا، وكلاهما سيقللان من احتمال أن يتم احتجازك بسبب النشرة الحمراء الصادرة ضدك حتى لو لم يتم إلغاؤها من قبل لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول.

يمكنك التفكير في إشراك المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وجماعات المناصرة العامة التي تشارك في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وقد يكون من الضروري إشراك المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو العقوبة، أو فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للأشخاص الذين تم احتجازهم.

05

إجراءات طويلة المدى

القسم 5: إجراءات طويلة المدى

يهدف هذا القسم الأخير إلى تحديد الخطوات الأساسية التي يمكن اتخاذها بإيجاز إذا كنت ترغب في المناصرة ضد إعادة دمج سوريا بشكل كامل في نظام الإنتربول، حتى عندما لا تكون خاضعاً لنشرة حمراء نشطة صادرة نيابة عن النظام.

من منح قبول سوريا ومن يستطيع تعليقه؟

يتألف نظام الإنتربول من ست هيئات داخلية منفصلة، تشمل: الجمعية العامة؛ اللجنة التنفيذية ؛ الأمانة العامة ؛ المكاتب المركزية الوطنية ؛ المستشارون و لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول.

كل من هذه الهيئات لديها أدوار محددة بعناية لضمان الفصل المناسب بين السلطات. الجمعية العامة هي الجهاز العام للإنتربول وتجتمع بشكل عام سنويًا لأداء العديد من الوظائف، معظمها يتعلق بدورها التشريعي، على الرغم من أنه يحق لها أيضًا اتخاذ القرارات وتقديم التوصيات.

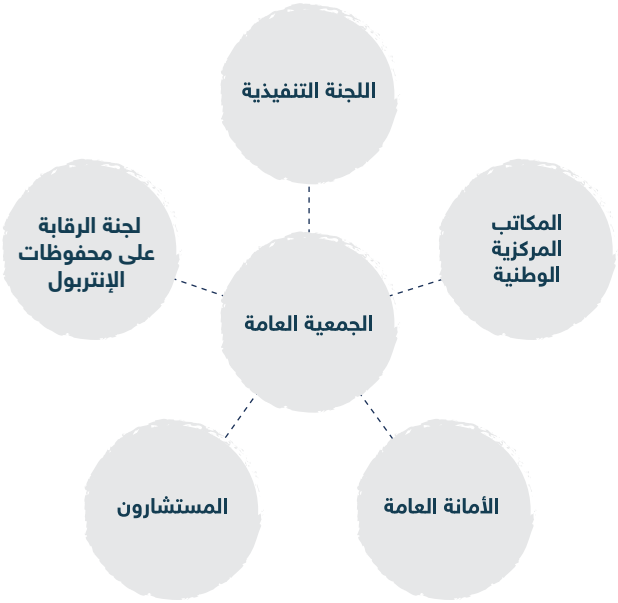

تعمل اللجنة التنفيذية بصفتها الهيئة «التنفيذية» أو الرسمية للمنظمة. وتتألف اللجنة من 13 عضوا، بمن فيهم رئيس اللجنة، وثلاثة نواب للرئيس، وتسعة مندوبين، ويتم انتخاب كل منهم من قبل الجمعية العامة، بتوصية من الدول الأعضاء. اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة وإدارة وعمل الأمين العام. أعضاء اللجنة ملزمون بتمثيل الإنتربول في مهامهم اليومية، بدلاً من تمثيل بلدانهم الأم.

تتولى الأمانة العامة مسؤولية التنظيم اليومي للإنتربول، وتعمل كمنسق لجميع أنشطة الشرطة والإدارية للمنظمة. الأمانة العامة هي الهيئة المسؤولة عن التوصية بـ «الإجراءات التصحيحية» عندما لا تفي الدول الأعضاء بواجباتها، بما في ذلك تعليق حقوقها في الوصول إلى نظام الإنتربول. ومع ذلك، يجب تقديم جميع المقترحات الخاصة باتخاذ إجراءات تصحيحية قد تؤدي إلى تعليق عضوية أحد الأعضاء عن حقوقه في تسجيل البيانات في قواعد بيانات الإنتربول أو التشاور معها أو الاتصال بها، إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليها. وبالتالي وفي حالة سوريا، فإن قرار إزالة وإعادة دمجها في إطار عمل الإنتربول هو مسؤولية مشتركة للأمانة العامة واللجنة التنفيذية، وهذه الهيئات هي التي ستتحمل في نهاية المطاف مسؤولية تعليق قرار دمجها مرة أخرى.

ما هي الهيئات التي يجب أن تستهدفها المناصرة؟

نظرًا لأن الأمين العام واللجنة التنفيذية يتم انتخابهما من قبل المندوبين في الجمعية العامة، ولأن كل من هذه الهيئات تمثل الإنتربول، وليس مصالح الدولة الأصلية لأعضائها، فإن هناك فرصًا أقل لتقديم حجج مباشرة إلى أولئك الذين لديهم اتصالات فورية ومسؤولية لإعادة امتيازات سوريا في الانتربول.

ومع ذلك، تبقى السلطة المركزية داخل نظام الإنتربول هي الجمعية العامة، التي يحق لها اتخاذ القرارات وتقديم التوصيات ، والتي يمثل فيها المندوبون دولهم، وليس الإنتربول نفسه.

وبالتالي، قد تبدأ استراتيجية مناصرة فعالة على مستوى الدولة، سواء في دولة إقامتك أو في الخارج، من أجل البدء في حشد المعارضة لموقف سوريا المعزز الآن في إطار الإنتربول. من بين النتائج الأكثر فعالية في هذا الصدد إصدار قرار داخل الجمعية العامة يحث اللجنة التنفيذية والأمانة العامة على إعادة النظر في قراراتهما بإعادة عضوية سوريا و/أو التأكيد علانية على أنه لم يعد من الآمن تسليم المطلوبين إلى سوريا بسبب المخاوف المذكورة أدناه.

ما هي الحجج لتعليق الامتيازات السورية من جديد؟

نتيجة لقرار الإنتربول في تشرين الأول 2021، استعادت سوريا الامتيازات الكاملة في إطار الإنتربول. هناك عدة حجج حول سبب وجوب تعليق هذه الامتيازات مرة أخرى، والتي تشمل:

- **الاضطهاد:** مع الامتيازات الكاملة في إطار الإنتربول، يمكن للنظام السوري الآن الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المكاتب المركزية الوطنية لجميع الدول الأطراف الأخرى. وقد تطلب أيضًا إصدار نشرات حمراء قد تستفيد منها، على الرغم من الاضطرار إلى الخضوع لعملية تدقيق، ولكن ثبت أن عملية التدقيق هذه غير كافية لمنع نشر النشرات الحمراء المسيئة، حتى إذا رفضت. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوريا لديها القدرة على إصدار نشرات من تلقاء نفسها، دون رقابة كافية، من أجل تعقب معارضتها. ومن خلال إعادة تقديم الامتيازات لسوريا، أعاد الإنتربول بالتالي أسلحة للنظام السوري التي قد يضطهد بها الآن معارضته خارج حدوده، بينما يواصل القيام بذلك داخلها.

- **تطبيع الجرائم الدولية:** التحرك نحو استعادة امتيازات سوريا هو تحرك نحو التطبيع الدولي للجرائم المعترف بها دوليًا من قبل الأمم المتحدة، ويتجاهل حقيقة أن النظام يواصل تأجيج عدم الاستقرار داخل حدوده وخارجها، وارتكاب جرائم فظيعة ضد مواطنيه، ومازال يستفيد من الإفلات الشامل من العقاب.

ما هي استراتيجيات المناصرة التي يمكن أن تتبعها؟

تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك قدر كبير من المعارضة البارزة فيما يتعلق بإعادة دمج سوريا في نظام الانتربول من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد في جميع أنحاء العالم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا ينبغي اعتبار قرار الإنتربول بإعادة قبول سوريا نهائيًا أو حاسمًا، وقد تنجح الدعوة الفعالة والهادفة في إلغاء هذا القرار. يمكن للمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان وغيرهم النظر في الاستراتيجية الأساسية التالية:

- **التعاون:** سلامة عائلتك وأصدقائك وزملائك لها أهمية قصوى. باستخدام الأدوات الموجودة في مجموعة الأدوات هذه وما بعدها، يجب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إبلاغ هؤلاء الأفراد بالخطر الذي تشكله إعادة سوريا لنظام الانتربول، وتأكد من دعم بعضهم البعض في اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على السلامة. كما هو مذكور أعلاه، قد تشمل التدابير الأساسية على سبيل المثال، «تسجيل الوصول» وتدابير المساءلة على وسائل التواصل الاجتماعي وداخل المجموعات عبر الإنترنت.

- **المعارضة:** باستخدام الحجج الموضحة أعلاه، والأهم من ذلك، من خلال تسليط الضوء على تجاربك ومخاوفك، استمر في معارضة موقف سوريا داخل الإنتربول، واستخدم كل فرصة ومنصة لرفض تطبيع الإنتربول للعلاقات مع النظام السوري.

- **المناصرة:** استخدم منتدياتك المهنية لمواصلة معارضتك لحقوق وامتيازات سوريا داخل الإنتربول. فكر على الصعيدين العالمي والمحلي؛ بقدر ما يكون تسليط الضوء على هذه القضايا من خلال القنوات الدولية فعالاً، كما ذكر أعلاه، فقد يكون من المفيد أيضًا التفكير في الكتابة إلى ممثلك السياسي المحلي للدعوة إلى اعتماد ضمانات سياسية بأن دولة إقامتك لن تسلم المطلوبين إلى النظام السوري، وذلك في ضوء مخاوف انتهاك النظام السوري لحقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية.

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

G37

CHAMBERS